**محاضرات في منهج البحث التأريخي**

**المرحلة الأولى والرابعة - الآداب-قسم التاريخ د. ثامر مكي علي**

**المحاضرة السابعة عشر/ جمع المادة التاريخية ونقدها(النقد الباطني السلبي والايجابي)**، بعد ان يستقر الباحث على العنوان وانجازه لابد له من الدخول في مرحلة جمع مادة البحث الأولية ومن ثم الشروع في الكتابة، لذلك عليه فحص نتاج اسلافه ممن كتب في موضوعه، والتي يتوصل اليهم عن طريق تحرياته الخاصة والاحتكاك بزملائه الجامعيين او من خلال مراجعته لكتب البيبلوغرافيا (الفهرسة العامة)، **وعلى الباحثين عدم اهمال ما كتب عن موضوعه سابقاً للأسباب الاتية:**

1-ان مثل هذه الدراسات والبحوث والاعمال الاكاديمية السابقة تضم خلاصة جيدة ومنسقة لمعظم ما يتوفر من مادة أولية تخص البحث قيد التطوير.

2- انها تفسح مجالاً للمقارنة العلمية المجدية وتساعد على استيعاب مفهوم وطبيعة وخصائص جوانب من المشكلة المبحوثة.

3-تساعد الباحث في متابعة والتعرف على أسماء وخلفيات ومحتويات الكثير من مصادره الأولية وتراجم أصحابها، فيتسنى له ايضاً جردها وتثبيت اسمائها لغرض فحصها ومقارنتها.

4-الباحث المكلف بكتابة بحث معين عليه مسؤولية القيام بتقويم وتثمين ما ساهمت به المصادر الثانوية حول موضوعه اما بقبول او رفض النتائج والتعميمات التي توصلت اليها هذه الدراسات والبحوث المنشورة، وان مثل هذه المحاولة هي مسألة أساسية في العملية الكتابية، لأنها تتعلق بإعادة كتابة ماهو غير مقنع فيها، والتعويض عنها في البحوث الجديدة.

لذلك ان خطوة فحص وتقويم الدراسات السابقة، وتثبيت موقف الباحث من محتوياتها هامة جداً في العمل التأريخي، **لأنها** تساعد في التحليل النهائي على التأكد من صحة النتائج والتعميمات التي قد توصل اليها أصحاب المصادر الثانوية المستعملة، كما انها تؤدي الى الاستقرار على أفكار وادعاءات معينة جديدة يطور الباحث بموجبها فرضيته اللازمة في البحث.

**كما انه** من الضروري على أي مؤرخ او باحث استعمال اسلوب التشكيك مع المعلومات والحقائق التي تجتمع لديه اثناء انغماسه في مهمة جمع المعلومات ومتابعتها، وفي تحليل عناصرها المتداخلة، وتقرير ماهو مقبول منها ورفض ما ليس واقعي ومنطقي، فالمؤرخ ليس عليه ان يتوصل الى معرفة الأسباب التي أدت الى حصول هذه الظاهرة وحدها، فحسب، وانما يجب ان يقرر أي من هذه الأسباب لها علاقة بحقيقة المسألة، ومن هن لتاتي ضرورة تجنب المؤرخ من **الافتراض** من ان ما يقرأه من نصوص مدونة في التواريخ والتراجم، او الطبقات التي تشكل اخبار وروايات او قصص تمثل جميعها حقائق مسلم بها، وبانها تعرض كل المعلومات المتعلقة بالمشكلة قيد الدراسة، بل رواية وراي المصدر قيد الفحص والتقويم، وفي التأريخ الإسلامي والحديث سوية، هناك حالات متشابهة كثيرة من طبيعة هذه المواضيع وخصوصياتها.

**يقول ابن خلدون ( التأريخ ليس اخباراً او حوليات وحدها، لكنه نقد لحقائق التأريخ وبحث اسبابها)** لذلك من واجب المؤرخ ايضاً ان يتوصل بالتحليل النهائي الى فائدة وقيمة هذه النصوص بالنسبة للتفسير الذي سيطرحه هو شخصياً عن المسالة وخصوصياتها، ويحتاج كثيراً الى استعمال براعته وعناصرها في التحليل والنقد وغيرها في تقييم هذه المعلومات وتقرير فائدتها له دون ادنى ريب، فالحادثة الواحدة لا تظهر في المصادر كما لاحظنا الا بصورة منفردة، ولا يميز فيها العلة والمعلول، كما ان هذه الخطوات تقرر صفة الموضوعية التي يتصف بها المصنف منهم لان توفر مثل هذه الخطوات وحدها هو الذي يحدد فيما اذا كان الراوي لهذه الاخبار شخص ثقة فيما يروى لنا من معلومات، وفيما اذ كان الاعتماد على روايته الشخصية او رواية المؤرخين الاخرين لها. من هنا تأتي حاجة المؤرخ الملحة الى مقارنة نصوصه باستمرار ومتابعتها لمعرفة ورفض المختلق منها والذي ليس بذي صلة بالموضوع وتفسيره واستخدام المتبقي منها.